

كلمة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

مساهمينا الكرام أتقدم لكم بالشكر الجزيل لدعمكم الدائم لمصرفكم ويسعدني، بالنيابة عن إخواني أعضاء مجلس الإدارة، أن أقدم لكم لحظة موجزة عن نشاطات البنك والإنجازات الهامة التي حققها خلال عام 2008.

البنك التجاري الكويتي – أداء متميز في كافة الأوقات

شهد الربع الأخير من عام 2008 العديد من التطورات المالية والاقتصادية التي تركت تأثيرات سلبية واضحة في بيئة العمل المصرفي. وبدون شك فإن النتائج والأرباح التي حققها مصرفكم تعد ممتازة في ظل الظروف والاضطرابات الاقتصادية التي نمر بها والتحديات التي تفرضها هذه الفترة، بل وتعكس الإستراتيجية الواعية والمتحفظة التي اتبعناها منذ عدة سنوات.

وقد بلغ صافي الربح 100.7 مليون دينار كويتي وبلغت ربحية السهم 80.6 فلس لكل سهم.

كما أوصى مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بنسبة 40% من القيمة الاسمية لأسهم رأس المال (أي بواقع 40 فلس لكل سهم)

الإيرادات التشغيلية تزيد 22 بالمائة مقارنة بالعام الماضي

وتبين القراءة السريعة للبيانات المالية لمصرفكم أن الإيرادات التشغيلية قد ارتفعت لتصل إلى 198 مليون دينار كويتي بزيادة نسبتها 22% لعام 2008 مقارنة بعام 2007، كما زادت الأرباح قبل خصم بند المخصصات إلى 163 مليون دينار كويتي من 131 مليون دينار كويتي وبنسبة تصل إلى حوالي 24% عن نفس الفترة، حيث زادت إيرادات الفوائد بنسبة 18% وارتفعت الأتعاب والعمولات بنسبة 18%. وما زال البنك يحتفظ بأفضل نسب التكاليف إلى الإيرادات عند 17.57% بالرغم من ارتفاع المصاريف بنسبة 13%.

وقد زادت القروض والتسهيلات بنسبة 10% أو 216 مليون دينار كويتي موجهة على أساس انتقائي وبصورة أساسية لعملاء البنك من الشركات. ويعمل البنك على المحافظة على الجودة النوعية لأصوله حيث بلغت القروض غير المنتظمة لفترة ما بعد التحرير 44.1 مليون دينار كويتي، تشكل ما نسبته 1.7% من محفظة القروض لفترة ما بعد التحرير يتوفر لها تغطية بالمخصصات نسبتها 235%.

التجاري يتحوط بأخذ مخصصات احترازية

لقد قام البنك بتكوين مخصصات بمبلغ 57.7 مليون دينار كويتي مقابل أي انخفاض في القروض والمحفظة الاستثمارية على الرغم من الجودة النوعية لأصول البنك ولكن ضمن الإجراءات الاحترازية التي يتخذها البنك تحسباً لحالة عدم اليقين التي يمر بها الاقتصاد الوطني، فإن مبلغ المخصصات أعلاه بضمنه مبلغ 25.6 مليون دينار كويتي من مخصصات طوعية عامة إضافية مقابل القروض بما يفوق المتطلبات الرقابية المتعلقة بتكوين المخصصات.

وكما بنهاية عام 2008، فإن إجمالي مخصصات القروض قد بلغ 197 مليون دينار كويتي منها 109.9 مليون دينار كويتي في صورة مخصصات محددة و 87.1 مليون دينار كويتي في صورة مخصصات عامة (General Provisions). ويتضمن بند المخصصات العامة مبلغ 51.6 مليون دينار كويتي هو عبارة عن مخصصات طوعية إضافية تراكمية تفوق متطلبات تكوين المخصصات المحددة من قبل الجهات الرقابية. ومن المعروف أن البنك يقوم بتكوين مثل هذه المخصصات الطوعية العامة تحسباً لأية تداعيات غير مواتية تخلفها الأزمة المالية العالمية حيث من الصعب التنبؤ بما سوف تكون عليه الأوضاع المالية العالمية وتأثيرها على السوق المحلي فضلاً عن أن هذه المخصصات الإضافية توفر للبنك مزيداً من الاطمئنان عند ممارسة كافة أنشطة أعماله في ظل الاضطرابات المالية التي تعاني منها الأسواق وتداعياتها على السوق المحلي.

الأرباح المحتفظ بها تصل إلى 92 مليون دينار كويتي

وبالإضافة إلى المخصصات العامة الطوعية التي قام البنك باتخاذها، فقد قام البنك خلال العام بتحويل مبلغ يقارب 47 مليون دينار كويتي إلى الأرباح المحتفظ بها ليصل إجمالي الأرباح المحتفظ بها 92 مليون دينار كويتي مما يعزز حقوق مساهمي البنك وتمكن مصرفنا من الاستمرارية في توزيع الأرباح في السنوات المقبلة.

معدلات الأداء المالية ضمن الأفضل على المستوى المحلي والعالمي

وقد بلغ إجمالي أصول البنك 4.3 مليار دينار كويتي، وبلغت حقوق المساهمين 497 مليون دينار كويتي مع نهاية عام 2008، كما أن معدل العائد على متوسط الموجودات (ROA) والبالغ 2.34% ومعدل العائد على متوسط حقوق المساهمين (ROE) البالغ 23.15 يعتبر ضمن أفضل المعدلات المحلية والعالمية للأداء المالي. ويتمتع البنك التجاري بقاعدة رأسمالية قوية، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 15.54% وهذه النسبة تفوق النسبة المحددة من قبل بنك الكويت المركزي وهي 12%.

أبرز إنجازات عام 2008

هذا وقد استمر البنك في الاستثمار في شبكة فروعه ونظمه المعلوماتية وموظفيه ويقوم البنك بتشغيل ثاني أكبر شبكة فروع مصرفية متكاملة في الكويت تضم 54 فرع موزعة جغرافياً على كافة مناطق الكويت، إذ تم خلال عام 2008 افتتاح ثلاث فروع جديدة في ضاحية عبد الله المبارك وشارع السور وشارع فهد السالم كما أن هناك مواقع جديدة للفروع قد تم تحديدها وسوف يتم افتتاح المزيد من الفروع خلال عام 2009، وبذلك يكون التجاري هو صاحب ثاني أكبر شبكة فروع مصرفية متكاملة في الكويت تضم الآن 54 فرعاً تغطي كافة أرجاء الكويت ويوفر من خلالها مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية الشاملة للعملاء أينما تواجدوا.

كما واصل قطاع الائتمان التجاري أنشطته نحو تنوع وزيادة حجم محفظة التسهيلات الائتمانية المقدمة لعملاء القطاع مع التركيز على تلك التسهيلات الموجهة للقطاعات الاقتصادية المنتجة وكان للقطاع دور محوري في تقديم التمويل اللازم لبعض الشركات الاستثمارية، حيث بلغت قيمة محفظة القروض 2.4 مليار دينار موزعة على جميع القطاعات الاقتصادية.

وقد استمر البنك خلال عام 2008 في العمل على تنوع مصادر الدخل، وقام باستكمال إجراءات عملية الاستحواذ على شركة الاتحاد لوساطة الأوراق المالية بهدف تدعيم أنشطة الوساطة المالية لدى البنك وتقديم منتجات مبتكرة لعملاء التجاري، كما باشرت شركة التجاري للاستثمار، الشركة التابعة للبنك، أنشطة أعمالها وتقوم بإسداء المشورة الاستثمارية للعديد من المؤسسات المالية المحلية فيما يتصل بإعادة الهيكلة.

وفي سياق متصل، يستمر قطاع الخدمات المصرفية الخاصة بالبنك في جهوده نحو اجتذاب العملاء ذوي الملاء المالية العالية وكذلك زيادة وتنوع مجموعة الأدوات والقنوات الاستثمارية المعدة خصيصاً لإدارة الثروات في إطار مجموعة الحلول الاستثمارية العالمية المبتكرة التي يقدمها قطاع الخدمات المصرفية الخاصة.

وتواصل إدارة الخزينة جهودها لتلبية المتطلبات الأساسية لعملائها من الشركات التجارية فيما يتصل بإدارة النقدية وعمليات القطع الأجنبي. وقد نجحت إدارة الخزينة في مساعيها الرامية دائماً إلى تلبية متطلبات عملائها وزيادة حجم أعمالها من خلال تحسين الوسائل التقنية المستخدمة بهدف تقديم أعلى مستويات الخدمة للعملاء.

قامت الإدارة المصرفية الدولية بدور نشط وفعال خلال النصف الأول من عام 2008 في ظل إستراتيجية التوسع الإقليمي للبنك. وتحسباً للاضطرابات المالية التي عصفت بالعديد من المؤسسات المالية، قامت الإدارة باتخاذ قرار بتعليق بعض العلاقات المصرفية

مع عدد من المصارف العالمية وقد نتج عن هذا القرار تجنب مصرفنا لمخاطر الانكشاف على هذه المصارف. كما عكفت الإدارة أيضاً على دراسة عمليات الاستحواذ المحتملة والفرص التوسعية المواتية التي تحقق أهداف البنك الإستراتيجية.

وتواصل إدارة العمليات جهودها نحو توفير الدعم والمساندة اللازمين لقطاعات الأعمال. ويقوم قسم الخدمات التجارية حالياً بتقديم المشورة للعملاء فيما يتعلق بالتغييرات التي تطرأ على القواعد المنظمة لقواعد التجارة الدولية.

وعلى نحو متصل، قامت إدارة تكنولوجيا المعلومات بتوفير عمليات الدعم والمساندة اللازمين لإصدار بطاقات الخصم والائتمان المتوافقة مع نظام EMV وكذلك استحداث بطاقات السحب الآلي المتوافقة مع نظام EMV.

فريق العمل

تعتمد الصناعة المصرفية بصورة عامة على علاقات العمل التي يتم إرسائها مع العملاء وقدرتنا على التوسع والنمو تعتمد هي الأخرى وبصورة أساسية على موظفي البنك حيث يبذل البنك التجاري الكويتي قصارى جهده من أجل استقطاب وتدريب وتحفيز والإبقاء على الموظفين أصحاب المهارات والكفاءات العالية. ويواصل البنك التجاري الكويتي - كجهة عمل مفضلة لدى العديد من الشباب الكويتي حديثي التخرج - جهوده في تقديم الفرص الوظيفية المتميزة للخريجين الكويتيين حيث قام البنك خلال عام 2008 بتوظيف عدد 170 موظف كويتي حيث أصبحت العمالة الكويتية لدى البنك تشكل أكثر من 50% من حجم العمالة الكلية وهذه النسبة تفوق النسبة المحددة من قبل الجهات المختصة.

المسئولية الاجتماعية

تعد المسئولية الاجتماعية هي أحد أهم المسئوليات التي يضعها البنك التجاري ضمن أولوياته منذ تأسيسه في عام 1960. ومن هذا المنطلق، يقوم البنك بإتباع إستراتيجية متوازنة نحو تكريس جهوده وموارده لخدمة المجتمع والمساهمة في تطوير المجتمع بكافة قطاعاته وتوفير فرص العمل والتدريب اللازمة للشباب الكويتي وكذلك المساهمة في حماية البيئة من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية لدولة الكويت.

وتتجلى هذه المسئولية من خلال التبرعات السخية التي قدمها البنك لمراكز الرعاية الاجتماعية ومساهماته في الأنشطة الاجتماعية وحملات التوعية والأنشطة التعليمية والثقافية والرياضية. ويعد البنك التجاري الكويتي مشارك أساسي وله تواجد متميز في المؤتمرات والندوات التي يتم تنظيمها داخل وخارج الكويت حيث يقوم البنك بعرض وتقديم الأوراق البحثية والتقارير المرتبطة بالموضوعات التي يتم مناقشتها في تلك المؤتمرات والمحافل.

مساهمينا الكرام

مما لا شك فيه أن تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التي طالت العديد من دول المنطقة والكويت أيضاً تتطلب من مصرفنا توكي الحيطة والحذر والتحفظ في كافة الأعمال المصرفية والاستثمارية بما يساعد على المحافظة على المكاسب المحققة وكذلك حماية حقوق المساهمين.

والبنك التجاري الكويتي يعمل في إطار رسالة واضحة ألا وهي تحقيق التميز في كافة مجالات العمل المصرفي عن طريق القيادة والابتكار والالتزام والمواطنة، وبالالتزام البنك الحقيقي بهذه المبادئ سوف تستمر مسيرة التقدم والازدهار بغض النظر عما يفرضه ويحمله المستقبل لنا من تحديات.

شكر وتقدير

ولا يسعني في الختام إلا أن أرفع بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن جميع أعضاء مجلس الإدارة أسمى آيات الشكر والتقدير إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى وإلى مقام سمو ولي العهد وإلى سمو رئيس مجلس الوزراء وإلى أعضاء الحكومة الرشيدة وإلى مجلس الأمة لقيادتهم الحكيمة للسياسة الاقتصادية والمالية للبلاد.

كما يود مجلس الإدارة أن يتوجه بالشكر والتقدير من سعادة محافظ بنك الكويت المركزي ومن وزارة المالية ومن وزارة التجارة والصناعة وغرفة التجارة والصناعة وكافة الجهات الرقابية على دعمهم المتواصل للقطاع المصرفي في دولة الكويت.

ويود مجلس الإدارة أيضاً التوجه بالشكر الجزيل لكم، مساهمي البنك التجاري الكويتي الكرام، على دعمكم ومؤازرتكم للبنك وثقتكم الغالية بنا والشكر أيضاً موصول لعملاء البنك الأعزاء على ثقتهم في البنك التجاري الكويتي واختيارهم لمنتجات وخدمات البنك ونعدهم بمواصلة مسيرة التطور والنمو من أجل بلوغ أفضل مستويات الخدمة المصرفية.

وأخيراً، أود أن أتوجه بالشكر إلى السيد جمال عبد الحميد المطوع رئيس الجهاز التنفيذي ورئيس المدراء العاميين وكذلك فريق الإدارة التنفيذية وجميع العاملين في البنك الذين يضعون أهداف البنك الإستراتيجية نصب أعينهم من خلال تفانيهم في العمل وإخلاصهم في أداء كافة الأعمال الموكلة لهم باحترافية ومهنية من أجل تحقيق هدف واحد ألا وهو تقدم واستقرار ورفي البنك التجاري الكويتي. وتعد جهود موظفي البنك وما يمتلكونه من مهارات إبداعية تكملها منهجية العمل بروح الفريق الواحد هي الدعامة الأساسية التي يرتكز عليها البنك في تحقيق نجاحاته وإنجازاته. ويثبت فريق الإدارة العليا وجميع الموظفين في البنك يوماً بعد يوم جدارتهم بالثقة التي وضعناها على عاتقهم ويفضل جهودهم المتميزة، سوف تتمكن بمشيئة الله من بلوغ مستويات نجاح قياسية في خدمة عملائنا ومواكبة التحديات المستقبلية والتغلب عليها.



عبدالمجيد حاجي الشطي

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب